

بحث بعنوان:

أثر إدارة المخاطر على استدامة المشاريع متناهية الصغر في الوطن العربي

المقدمة

أصبحت المشاريع متناهية الصغر اليوم تشكل ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في الدول النامية ومنها دول الوطن العربي. فهي تعد من أكثر الأدوات فاعلية في مكافحة البطالة، خاصة في أوساط النساء والشباب، وفي تمكين الفئات الهشة اقتصاديا من الانخراط في النشاط الإنتاجي وتحقيق دخل مستقر. ونظراً لما تتطلبه هذه المشاريع من رؤوس أموال صغيرة وسهولة تأسيسها، فقد تحولت إلى إحدى الوسائل الرئيسة التي تعتمد عليها العديد من الحكومات والمؤسسات التنموية في سعيها نحو تحقيق الشمول المالي والتنمية المحلية، وتحفيز الاقتصاد غير الرسمي نحو الاندماج التدريجي في المنظومة الاقتصادية الوطنية (العزي، 2024).

لكن ورغم ما تحققه هذه المشاريع من فوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة، إلا أنها تظل من أكثر أنواع المشاريع هشاشة في مواجهة التغيرات المحيطة بها، نظراً لما تعانيه من محدودية في الموارد المالية والبشرية، وضعف في الهياكل الإدارية والتنظيمية، وقلة الخبرة لدى أصحابها في التعامل مع التحديات التشغيلية أو السوقية. فغالبا ما تدار هذه المشاريع من قبل أفراد أو أسر دون تدريب كافٍ، وتعتمد في تمويلها على القروض الصغيرة أو المدخرات الشخصية، مما يجعلها عرضة للانهايار السريع عند أول أزمة أو خلل مفاجئ في سلسلة الإمداد أو في السوق المستهدفة. لذا، فإن الحديث عن استدامة المشاريع متناهية الصغر لا يمكن أن ينفصل عن قدرتها على إدارة المخاطر بفعالية (محمد، 2025).

لقد أثبتت الدراسات والتجارب العالمية أن قدرة أي مشروع مهما كان حجمه —على الاستمرار والنمو— تعتمد بشكل جوهري على مدى استعداداته للتعامل مع المخاطر قبل وقوعها، واستجابته السريعة والمرنة عند التعرض لها. وإدارة المخاطر لا تعني فقط مواجهة الأزمات عند وقوعها، بل هي منظومة شاملة تبدأ بالتنبؤ بالمخاطر، وتحليل مصادرها، وتقييم احتمال حدوثها وتأثيرها، ثم وضع استراتيجيات للوقاية أو التخفيف منها، وتطوير خطط بديلة لاستمرارية العمل. لكن المؤسف أن ثقافة إدارة المخاطر لا تزال ضعيفة في أوساط

أصحاب المشاريع متناهية الصغر في الوطن العربي، حيث ينظر إليها على أنها رافاهية أو غير ضرورية، أو تملرس بطريقة ارتجالية لا تقوم على أسس علمية، مما يقلل من فاعليتها (شيماء & محمد، 2025).

تواجه المشاريع متناهية الصغر في الوطن العربي مجموعة متنوعة من المخاطر، منها الاقتصادية كارتفاع أسعار المواد الخام أو تقلبات الطلب، ومنها التمويلية كصعوبة الحصول على تمويل مستدام أو ارتفاع تكلفة الدين، ومنها ما يرتبط بالبيئة التشغيلية كضعف البنية التحتية أو انقطاع سلاسل التوريد، فضلاً عن التحديات القانونية والتنظيمية مثل غياب التشريعات الداعمة أو تعقيد الإجراءات الإدارية. ومع تنامي الأزمات الإقليمية والعالمية مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية والصراعات الجيوسياسية، زدادت أهمية تبني نماذج فعالة لإدارة المخاطر على مستوى هذه المشاريع الصغيرة جداً، ليس فقط لضمان بقائها، وإنما أيضاً لتعزيز مساهمتها في الاقتصاد المحلي وزيادة قدرتها التنافسية (لينا، 2022).

وانطلاقاً من هذا الواقع، تأتي هذه الدراسة لتتناول موضوعاً حيوياً يتمثل في "أثر إدارة المخاطر على استدامة المشاريع متناهية الصغر في الوطن العربي"، حيث تسعى إلى فهم العلاقة بين تطبيق ممارسات إدارة المخاطر واستمرارية هذه المشاريع في بيئات اقتصادية غير مستقرة. كما تهدف إلى تحليل مدى وعي أصحاب المشاريع بأهمية إدارة المخاطر، واستكشاف الآليات التي يستخدمونها في التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها، وتحديد الفجوات التي تحول دون فعالية هذه الممارسات. وتطمح الدراسة إلى تقديم توصيات عملية تساعد الجهات الداعمة والمؤسسات التمويلية والجهات الحكومية على تصميم برامج متكاملة تعزز ثقافة إدارة المخاطر وتضمن استدامة هذا النوع من المشاريع، بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق الأهداف التنموية على مستوى الوطن العربي.

مشكلة الدراسة

تعد المشاريع متناهية الصغر من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي انتشاراً في الوطن العربي، نظراً لما توفره من فرص عمل ذاتية، ودورها الحيوي في تحفيز النمو المحلي، وتقليص نسب البطالة، وتعزيز الشمول المالي. ومع ذلك، فإن هذه المشاريع تواجه تحديات كبيرة تهدد استمراريته، وتحد من قدرتها على البقاء في الأسواق لفترات طويلة، خاصة في ظل بيئة اقتصادية مضطربة، وتقلبات سوقية متزايدة، وضعف في

منظومات الدعم المؤسسي. ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى هشاشة هذه المشاريع، واعتمادها على موارد محدودة، وافتقارها إلى نظم إدارية متطورة، وفي مقدمتها نظم إدارة المخاطر.

فرغم أهمية إدارة المخاطر كأداة استراتيجية تساعد المشاريع على التنبؤ بالتحديات والتعامل معها قبل أن تتحول إلى لزمات، فإن معظم المشاريع متناهية الصغر في الوطن العربي لا تمتلك منظومات فعالة لرصد وتحليل المخاطر، أو وضع خطط استجابة مدروسة لها. وفي كثير من الأحيان، ينظر إلى إدارة المخاطر على أنها غير ضرورية أو مكلفة، ما يؤدي إلى قرارات ارتجالية عند وقوع الأزمات، ويؤثر سلباً على استقرار المشروع وبرحيته واستمراره. كما أن غالبية برامج الدعم الفني أو التمويل الموجهة لهذه المشاريع تغفل تضمين أدوات لتدريب أصحاب المشاريع على تقييم وإدارة المخاطر التشغيلية، والمالية، والبيئية وغيرها. وفي ضوء ذلك، تتبلور مشكلة الدراسة في وجود فجوة واضحة بين أهمية إدارة المخاطر ودورها المحتمل في تحقيق استدامة المشاريع متناهية الصغر، وبين الواقع الفعلي الذي يشير إلى ضعف الوعي، وقصور في الممارسة، وغياب الأطر المؤسسية الداعمة لتطبيقها بشكل ممنهج في هذه المشاريع في الوطن العربي. وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تؤثر ممارسات إدارة المخاطر على استدامة المشاريع متناهية الصغر في الوطن

العربي؟

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التسؤلات الفرعية، من أبرزها:

- ما مدى وعي أصحاب المشاريع متناهية الصغر بمفهوم إدارة المخاطر وأهميتها؟
- ما أنواع المخاطر الأكثر شيوعاً التي تواجه هذه المشاريع في الواقع العربي؟
- ما الأدوات والاستراتيجيات المستخدمة (إن وجدت) في إدارة هذه المخاطر؟
- كيف تنعكس ممارسات إدارة المخاطر (أو غيابها) على استدامة المشروع واستمراره؟

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية النظرية

تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من كونها تساهم في سد فجوة بحثية واضحة في أدبيات إدارة المشاريع متناهية الصغر في السياق العربي، حيث يندر تناول موضوع إدارة المخاطر ضمن هذا النوع من المشاريع مقارنة بالمشاريع الكبيرة أو المتوسطة. فعلى الرغم من اتساع الاهتمام الأكاديمي بالمشروعات متناهية الصغر كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الجانب المتعلق بإدارة المخاطر ودوره في تعزيز الاستدامة لا يزال محدوداً من حيث التحليل والطرح العلمي المنهجي. وتأتي هذه الدراسة لتضيف بعداً نظرياً جديداً من خلال الربط بين مفهوم "إدارة المخاطر" و"استدامة المشروع" ضمن نموذج تطبيقي عربي، ما يساهم في بناء إطار نظري يساعد الباحثين والمهنيين في مجالات ريادة الأعمال والتنمية المستدامة على تطوير رؤية أكثر شمولية حول العوامل المؤثرة في بقاء ونمو هذه المشاريع. كما تفتح هذه الدراسة المجال أمام أبحاث مستقبلية تسعى إلى تطوير نماذج تقييم وتحليل للمخاطر تتناسب مع خصوصية المشاريع متناهية الصغر في البيئات منخفضة الموارد.

ثانياً: الأهمية العملية

أما من الناحية العملية، فتكمن أهمية هذه الدراسة في قدرتها على تقديم رؤية وتوصيات مباشرة لأصحاب القرار، والممولين، والجهات الحكومية، ومؤسسات الدعم الفني، حول كيفية دمج إدارة المخاطر ضمن منظومة تطوير المشاريع متناهية الصغر. فمن خلال تحليل واقع المخاطر التي تواجه هذه المشاريع، وقياس أثر الممارسات المتبعة (أو غيابها) على استدامتها، تقدم الدراسة قاعدة معرفية يمكن أن تستخدم لتصميم برامج تدريبية واستشارية فعالة في بناء قدرات رواد الأعمال الصغار على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بطرق علمية. كما يمكن أن تساهم نتائج الدراسة في توجيه السياسات التمويلية نحو ربط الإقراض الصغير بوجود خطط واضحة لإدارة المخاطر، وبالتالي تقليل نسب تعثر المشاريع. إن تعزيز ثقافة إدارة المخاطر على مستوى المشاريع متناهية الصغر لن يساهم فقط في بقائها، بل سيجعلها أكثر قدرة على التوسع والنمو، وزيادة أثرها التنموي في مجتمعاتها المحلية، وهو ما تحتاجه الدول العربية لتحقيق أهدافها في مجال التنمية الشاملة والمستدامة.

المراجع

شيماء صلاح ابراهيم، رشاد & ا.ا. د/محمد رأفت محمد. (2025). أثر المراجعة الداخلية علي إدارة المخاطر في منظمات الأعمال (دراسة ميدانية). *مجلة البحوث الإدارية*. (1)43 ,

العنزي، ع. خ.، & عبد الحميد، ا. م.، & مراد، ف. (2024). أثر تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر على نجاح المشروعات: دراسة تطبيقية على الشركات الخاصة بالمنطقة الشرقية. *المجلة العربية للنشر العلمي* (AJSP)، عدد 2، أبريل.

لينا أديب خضور. (2022). تقييم مخاطر الاستدامة في المشاريع السكنية الكبيرة (من منظور شركات البناء في دمشق). *مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية*. (1)38 ,

محمد عبدالله برناوي، سامية رفعان الثقفي & فلرس عمر بتاوي. (2025). تحول إدارة السلامة في المشاريع العملاقة: استكشاف تأثير التكنولوجيا الذكية والرقمنة على تحسين الأداء والسلامة في المملكة العربية السعودية. *مجلة العلوم الهندسية و تكنولوجيا المعلومات*. 28-36, (1)9 ,